أخبار الخليج

العدد (17590) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 4 ذو الحجة 1447هـ - 21 مايو 2026م

www.akhbar-alkhaleej.com

وزير الصناعة: توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة خطوة استراتيجية

○ وزير الصناعة والتجارة.

في إطار رئاسة مملكة البحرين الدورة السادسة والأربعين لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكد عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة أن توقيع البيان المشترك لاختتام مفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمملكة المتحدة، الذي جرى أمس، في العاصمة البريطانية لندن، يجسد التزام دول المجلس بتعزيز شراكاتها الاقتصادية الاستراتيجية مع الاقتصادات العالمية خاصة المملكة المتحدة ويدعم مسارات التكامل والتنمية المستدامة بين الجانبين تحقيقًا لرؤى وتطلعات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس.

وأكد الوزير أن ختام المفاوضات بنجاح خطوة استراتيجية متقدمة في مسيرة الشراكة الاقتصادية الراسخة بين دول المجلس والمملكة المتحدة الصديقة، حيث توج مساراً تفاوضياً دؤوباً امتدّ منذ عام 2022، وتجلى فيه العزم الراسخ لدول المجلس على تعزيز انخراطها الاقتصادي مع الاقتصادات الكبرى، مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية ستسهم في مواصلة تطوير مسار العلاقات الخليجية البريطانية، وتفتح آفاقاً واعدة لتعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين الجانبين.

وتوجه الوزير بخالص الشكر والتقدير إلى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإلى جميع الفرق التفاوضية من دول المجلس والجانب البريطاني، مُثمِّناً ما أبدوه طوال جولات التفاوض المتعاقبة من مرونة بناءة واحترافية عالية وحرص صادق على بلوغ اتفاقٍ متوازنٍ يُحقق المصالحَ المشتركة لجميع الأطراف، معرباً عن اعتزازه البالغ بالكوادر الوطنية التي أثبتت جدارتها في تمثيل المملكة بكل اقتدار واحترافية ضمن منظومةً العمل الخليجي المشترك.

وأوضح الوزير أن هذه الاتفاقية لا تُمثّل مجرد إطار لتنظيم التبادل التجاري، بل هي امتدادٌ طبيعي للإرث التاريخي الثري الذي يجمع دول المجلس بالمملكة المتحدة، وتجسيدٌ عملي لعمق العلاقات الثنائية الراسخة وروابط الصداقة الوثيقة بين الجانبين، لافتًا إلى أن الاتفاقية ستُسهم في دعم مسارات النمو الاقتصادي وتنويع قواعده، من خلال تيسير ولوج الأسواق البريطانية أمام السلع والخدمات الخليجية، وتخفيض الرسوم الجمركية أو إزالتها، وتهيئة البيئة الملائمة لإطلاق شراكات استثمارية مستدامة قائمةً على التكامل والمصالح المتبادلة.

وفي ختام تصريحه، جدد وزير الصناعة والتجارة تأكيد الأهمية الاقتصادية لهذه الاتفاقية بالنسبة الى دول مجلس التعاون عموماً، ومملكة البحرين على وجه الخصوص، لما لها من انعكاسات إيجابية في دعم النمو الاقتصادي، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز التبادل التجاري والاستثماري بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة، والذي بلغ نحو 601.7 مليون دولار خلال عام 2025.

البحرين تستعد لاستضافة المعرض الدولي للطيران نوفمبر المقبل

كتب: علي عبدالخالق

تتواصل الاستعدادات لانطلاق معرض البحرين الدولي للطيران 2026، مع تبقي أقل من ستة أشهر على الحدث المقرر إقامته خلال الفترة من 18 إلى 20 نوفمبر 2026 في قاعدة الصخير الجوية، وسط توقعات بمشاركة واسعة من أبرز الجهات والشركات العالمية العاملة في قطاعات الطيران والفضاء والدفاع.

ونشر الحساب الرسمي لمعرض البحرين الدولي للطيران 2026 أن النسخة المقبلة تمثل محطة استراتيجية مهمة للمنطقة وللقطاع العالمي، في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها صناعات الطيران والفضاء والدفاع، وما تفرضه من تحديات وفرص جديدة على المستوى الدولي.

ومن المنتظر أن يجمع المعرض مجددًا نخبة من صنّاع القرار والمبتكرين والقادة الدوليين الذين يسهمون في رسم ملامح مستقبل قطاع الطيران والفضاء، إلى جانب مشاركة عدد من الأسماء البارزة في الصناعة العالمية، من بينها بوينغ، ولوكهيد مارتن، وتاليس، والأولى للطيران، وفاليو إيرو.

ويواصل معرض البحرين الدولي للطيران 2026 تعزيز مكانته كأحد أبرز منصات التواصل واللقاء في القطاع، عبر جمع مختلف الأطراف المعنية من قطاعات الطيران التجاري والدفاع والابتكار والشراكات والتنقل المستقبلي، بما يسهم في دفع فرص التعاون واستشراف مستقبل الصناعة.

ويعد المعرض أحد أبرز الأحداث المتخصصة في المنطقة، حيث يشكل منصة تجمع كبار المسؤولين والخبراء والشركات العالمية لاستعراض أحدث التقنيات والابتكارات وبحث فرص التعاون والشراكات المستقبلية.

تعزيز التجارة والاستثمار بين المملكة المتحدة ومملكة البحرين بالتوصل إلى اتفاقية تجارية مع مجلس التعاون الخليجي

اختتمت المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي يوم الأربعاء الموافق 20 مايو 2026 المحادثات بشأن اتفاقية التجارة الحرة، وهي اتفاقية حديثة وطموحة من شأنها دعم مصدّري السلع، ومقدمي الخدمات، والمستثمرين في المملكة المتحدة ومملكة البحرين.

هذه الاتفاقية تعكس التزام المملكة المتحدة بشراكة طويلة المدى مع جميع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي – البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والسعودية، والإمارات – وهي تقوم على أساس التزامنا المشترك بالتجارة الحرة، والازدهار المتبادل، والنجاح الاقتصادي لجميع دولنا للمدى الطويل.

إن المملكة المتحدة تربطها روابط تاريخية عميقة، وتركز على المستقبل. وهذه الاتفاقية الجديدة، وهي أول اتفاقية تجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي وأي من دول مجموعة السبع، سوف تفتح باب فرص جديدة كبيرة للشركات وللتعاون بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة.

كذلك تجسد الاتفاقية تضامننا مع شركائنا الخليجيين. فقد أدانت المملكة المتحدة بشكل صريح الاعتداءات المتهورة من إيران، وعملت مع شركائها الخليجيين لدعم دفاعاتهم، والتنسيق معهم من قرب لإيجاد حل مستدام طويل المدى. وفي غياب اليقين في البيئة العالمية، فإن هذه الاتفاقية بإطارها الذي يستند إلى القواعد تعطي يقينا قانونيا، وتتيح استقرارا للمدى الطويل تحتاجه الشركات من كلا الجانبين للتخطيط والاستثمار والنمو بكل ثقة، وبالتالي دعم فرص العمل ورفع مستويات المعيشة في المملكة المتحدة وفي أنحاء دول الخليج.

التجارة في السلع والخدمات بين البلدين بلغت حاليا 1.3 مليار جنيه إسترليني، وهي تدعم فرص العمل، والاستثمار، والنمو الاقتصادي. ومن المنتظر أن ترفع هذه الاتفاقية حجم التبادل التجاري في أنحاء دول الخليج ككل بنسبة 20% تقريبا، بإضافة 15.5 مليار إسترليني سنويا. كذلك من شأن هذه الاتفاقية بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي أن تساعد في تعزيز هذه الروابط التجارية والاستثمارية، وفتح باب فرص جديدة للشركات ورواد الأعمال والمجتمعات في كلا البلدين.

يأتي هذا الاتفاق مكمّلًا للشراكة الاستراتيجية للاستثمار والتعاون بين المملكة المتحدة والبحرين، والتي تبلغ قيمتها ملياري جنيه إسترليني.

كذلك سوف تتمكن شركات مملكة البحرين من التصدير إلى المملكة المتحدة بسرعة أكبر وبتكلفة أقل. فهذه الاتفاقية تُيسّر المعاملات الرسمية اللازمة، وتُبسّط الإجراءات الجمركية، وتلغي التعرفة الجمركية عن جميع الصادرات الحالية إلى المملكة المتحدة بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

إضافة إلى ذلك، تحقق الاتفاقية العديد من الفوائد لشركات الخدمات والمهنيين في مملكة البحرين، حيث اتفقت دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة على ترسيخ القواعد والنظم المتعلقة بعلاقات العمل. وذلك يضمن أن يكون دخول الأسواق مدعوما بالتزامات مبتكرة بشأن حرّية تدفق البيانات المالية، لدعم شركات تكنولوجيا المعلومات، والمؤسسات المصرفية، وشركات التأمين لتوسيع أعمالها في المملكة المتحدة.

وفيما يتعلق بالسفر في زيارات العمل، تضع الاتفاقية أطرا لاعتراف بالمؤهلات المهنية، الأمر الذي يُسهّل على المهندسين والمحامين والمحاسبين، وغيرهم من المهنيين الماهرين، من دولة أحد الجانبين العمل في دولة الجانب الآخر. ومن شأن تبسيط إجراءات التأشيرة، وموافقة دول مجلس التعاون الخليجي على أطول فترة زيارة عمل على الإطلاق، أن ييسر على المهنيين السفر بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة.

قال وزير الأعمال والتجارة، بيتر كايل: «هذه الاتفاقية اليوم تمثل خطوة كبيرة في الشراكة بيننا. وبالعمل معا، نفتح أبواب فرص جديدة للتجارة والاستثمار والابتكار لتستفيد منها الشركات والمجتمعات في بلداننا».

وبهذه المناسبة، صرح السفير البريطاني لدى مملكة البحرين أليستر لونج بالقول: «يسعدني أن المملكة المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربي قد أتما بنجاح مفاوضاتهما بشأن اتفاقية للتجارة الحرة. وتمثّل هذه لحظة مهمة ومحطة تاريخية في العلاقات بين المملكة المتحدة والبحرين، إذ تستند إلى عقود من التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والدفاع والثقافة، وترتقي بشراكتنا إلى مستوى جديد. ونتطلّع إلى العمل من كثب مع شركائنا في البحرين لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه الاتفاقية، دعما لطموحات دول مجلس التعاون في تنويع اقتصاداتها وتنمية القطاعات الرئيسية مثل الخدمات المالية والتكنولوجيا والتعليم. وتمتد علاقاتنا الاقتصادية بالفعل عبر مجموعة واسعة من المجالات ذات الأولوية – بما في ذلك الخدمات المالية والمهنية، والتقنيات المتقدمة، والطاقة النظيفة، والرعاية الصحية، والتعليم والثقافة – ومن شأن هذا الاتفاق أن يفتح آفاقاً إضافية من الفرص بما يعود بالنفع على شعوب دول المجلس والمملكة المتحدة».

قالت بولا بوست، نائب رئيس غرفة التجارة البريطانية في البحرين وشريكة في شركة تشارلز راسل سبيتشليز: يسرنا أن اتفاقية التجارة الحرة قد وصلت إلى ختام إيجابي بعد سنوات من العمل الجاد والتعاون. وقد قدّم أعضاء غرفة التجارة البريطانية في البحرين ملاحظات فاعلة لفريق التفاوض بشأن أبرز عوائق الوصول إلى الأسواق، وهم على استعداد لجني الفوائد التشغيلية والتجارية التي ستتيحها الاتفاقية. ويُعد هذا أفضل خبر للشركات العاملة على أرض الواقع حالياً.

كما تعزّز هذه الاتفاقية مكانة الغرفة في البحرين كمركز نشط للتواصل وتقديم الدعم للشركات البريطانية التي تسعى إلى فرص نمو جديدة والتوسع خارج حدود المملكة المتحدة. ويظل الاستثمار عنصراً حيوياً في اقتصادنا، لذا تبقى رسالة «البحرين بيئة صديقة للأعمال» محوراً أساسياً لنا. وسنعمل بنشاط على دفع نجاح الأعمال من خلال تفعيل اتفاقية التجارة الحرة.

إن اتفاقية التجارة الحرة بين المملكة المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي تدل على التزام مشترك بالتجارة بكل حرية وإنصاف، والتزام بنمو اقتصادي متبادل في المملكة المتحدة وفي أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي.

عقدت اجتماعها الثاني برئاسة النائب السلوم

«لجنة العملات الرقمية الخليجية» تناقش الصيغة النهائية لتقريرها تمهيدا لرفعه إلى «استشارية مجلس التعاون»

عقدت لجنة دراسة موضوع مستقبل التوجهات الاستراتيجية الخليجية إزاء العملات الرقمية، المنبثقة عن الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، اجتماعها الثاني أمس الأربعاء عبر تقنية الاتصال المرئي، برئاسة النائب أحمد صباح السلوم رئيس اللجنة، وبمشاركة أعضاء اللجنة.

وفي مستهل الاجتماع، رحب النائب أحمد صباح السلوم بأعضاء اللجنة، معربًا عن تقديره للجهود التي يبذلها الأعضاء في إعداد ودراسة هذا الملف الحيوي، مؤكدًا أهمية تعزيز العمل الخليجي المشترك بما يواكب التطورات الاقتصادية والتقنية المتسارعة على المستوى العالمي.

وخصص الاجتماع لمناقشة بنود التقرير الخاص بمستقبل التوجهات الاستراتيجية الخليجية إزاء العملات الرقمية، والتحضير لاستكمال صيغته النهائية والتوافق عليها، تمهيدًا لرفعه إلى الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى في اجتماعها المقبل المقرر عقده في العاصمة العُمانية مسقط.

وشهد الاجتماع تبادل وجهات النظر والملاحظات حول صيغة التقرير، مع تأكيد ضرورة مراعاة الأطر الخليجية الموحدة والمتناغمة مع الرؤى الاقتصادية لدول مجلس التعاون، بما يعزز من تكامل السياسات والتوجهات المستقبلية في هذا المجال.

كما تم تأكيد أهمية أن يسلط التقرير الضوء على الوضع الحالي للعملات الرقمية في دول المجلس، والتنظيمات والتشريعات ذات العلاقة، والاتجاهات المستقبلية المتوقعة للعملات الرقمية في دول الخليج، إلى جانب دراسة التأثيرات الاقتصادية والمخاطر والتحديات المرتبطة بها، والاستفادة من التجارب والممارسات العالمية ذات الصلة.

وفي ختام الاجتماع، أوصت اللجنة بضرورة استكمال التقرير ومناقشته بصيغته النهائية خلال اجتماع تعقده اللجنة في شهر يونيو المقبل، وذلك بصورة استباقية قبل اجتماع الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى.

يذكر أن اللجنة تم تشكيلها تنفيذًا لقرار صادر عن الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، لدراسة مستقبل التوجهات الاستراتيجية الخليجية إزاء العملات الرقمية وانعكاساتها الاقتصادية والتنظيمية على دول المجلس.